

حشد: اعتقال سلطة عباس لقيادات فتحاوية بالضفة انتقام سياسي من المعارضين



21 سبتمبر 2020 - 19:23

أدانت الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد" إقدام الأجهزة الأمنية بالضفة وغزة على اعتقال عدد من النشطاء على خلفية الرأي والتعبير، وتطالب بالإفراج الفوري عنهم دون أي قيد.

وقالت الهيئة في بيان، تتابع بقلق واستنكار شديدين تنامي حملات الاعتقال، التي تنفذها الأجهزة الأمنية بالضفة الغربية وقطاع غزة، والتي طالت عدد من المواطنين والنشطاء على خلفية ممارستهم لحقهم في الرأي والتعبير، خلافاً لأحكام القوانين الدولية والوطنية ذات الصلة.

وتابع، الأجهزة الأمنية بقطاع غزة أهدمت على استدعاء الناشط "أمين الهجين" الأحد، بتاريخ: 20 سبتمبر 2020، على خلفية مبادرة "جيل _ التسعينات"، التي قام بإطلاقها مع مجموعة من الشباب للمطالبة بحقوقهم في التشغيل والعمل، ولا زال معتقلاً حتى اللحظة.

وفي الضفة الغربية اعتقلت الأجهزة الأمنية، فجر اليوم الاثنين بتاريخ: 21 سبتمبر 2020، عددًا من القيادات الفتاوية المحسوبة علي تيار الإصلاح الديمقراطي حيث أهدمت الأجهزة الأمنية في الضفة باعتقال القيادي هيثم الحلبي عضو المجلس الثوري السابق لحركة فتح وعميد الحلبي "من منازلها بمحافظة نابلس، واعتقلت أيضاً اللواء "سليم أبو صفية" من منزله في مدينة أريحا، من الجدير ذكره ان عمليات الاعتقال للمواطنين قد تمت بعد اقتحام منازل المواطنين وتفتيشها والعبث بمحتوياتهم ودونما اتباع الإجراءات القانونية.

وقد سبق أن اعتقلت الأجهزة الأمنية بالضفة الغربية قبل أسبوعين الدكتور "فراس حلبي"، من معبر الكرامة والذي ما زال معتقلاً رغم صدور قرار قضائي بإطلاق سراحه، وكذلك تستمر في احتجاز المواطنين "ثائر الشلبي" و"معتز أبو طيوان"، إضافة الى استدعاء واحتجاز عدد من المواطنين من مؤيدي تيار الإصلاح في محافظات قلقية والقدس، وكذلك باقي المعتقلين من الصحفيين والنشطاء الذين جرى اعتقالهم على خلفية الرأي واو الانتماء الي أحزاب سياسية معارضة الامر الذي يؤكد ان هذه الاعتقالات تأتي برغبة من الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية وأجهزتها الأمنية للانتقام السياسي من معارضيهما والسعي لتكثيم الافواه والنقرد وتقييد حرية الرأي والتعبير والانتماء وممارسة النشاط السياسي المشروع، ما يعد تجاوزاً خطيراً لكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الانسان التي وقعت عليها دولة فلسطين مؤخراً، وتجاوزاً فاضاً وصارخاً للقانون الأساسي الفلسطيني وجملة القوانين الوطنية ذات الصلة.

وتابع البيان، أن الهيئة إذ تعبر عن قلقها وإدانتها لاستمرار الاعتقالات التعسفية، على خلفية الرأي او النشاط السياسي، وإذ تخشي من تعرض المعتقلين لسوء المعاملة

والتعذيب وانتهاك حقوقهم، وإذ تشدد أن الاعتقال السياسي والتعسفي وعلى خلفية الرأي والتعبير، يشكلان انتهاكاً لحقوق الإنسان والقانون الفلسطيني، و تجدد رفضها المطلق لأي محاولات من شأنها تجميل أبو تبرير عمليات الاعتقال السياسي والتعسف، وإذ تعبر عن خشيتها من استمرار توظيف حالة الطوارئ لفرض مزيداً من القيود غير المبررة على الحقوق والحريات العامة، فإنها تسجل وتطالب بما يلي:

1. الهيئة الدولية (حشد): تطالب السلطات الفلسطينية وخاصة النيابة العامة والأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية بالإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين وعلى خلفية الرأي، احتراماً لسيادة القانون، وضماناً للحقوق والحريات المكفولة في المواثيق الدولية والتشريعات الفلسطينية.
2. الهيئة الدولية (حشد) تطالب بكفالة حقوق الموقوفين والمتعلقين تعسفياً بما يضمن تمكين المحامين وذوي المعتقلين من زيارتهم ومعرفة مكان احتجازهم والتحقق من ظروف احتجازهم وضمان عدم تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة وكفالة حقوقهم القانونية وعلى رأسها الحق في اجراءات قانونية عادلة.
3. الهيئة الدولية (حشد): تطالب السلطات الفلسطينية والأجهزة الأمنية والشرطية بالكف عن الاستدعاءات والاعتقال التعسفي وسياسية الانتقام السياسي من نشطاء الرأي والمعارضين السياسيين، الذي يشكل تجاوزاً وخرقاً فاضحاً للقانون الفلسطيني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وقرارات المحاكم والاجماع الوطني .